حدود النّظريّة النّحويّة وعلاقتها بنظرية العامل

أ. امحمد بابا ،جامعة تلمسان

ملخص البحثيتناول هذا البحث " حدود النظرية النحوية وعلاقتها بنظرية العامل".

للكشف عن مدى علمية الدرس النحوي وقيامه على نظرية علمية؛ تستند أساسا على مفاهيم العوامل والمعمولات، والأثر الذي ينتجه هذا التفاعل؛ (العمل).

وقد انتظم في مبحثين:

الأول: لبيان حدود النظرية العلمية في الفكر النحوي العربي

والثاني: في مفهوم نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

ليصل إلى: أن الأسس التي قام عليها النحوي العربي ليس مجرد أفكار نظرية، بل هو ثمرة دراسات علمية ومنهجية في مدونة اللغة العربية، مصحوب بتدقيق وتحليل علمي لأبنية اللغة وتراكيبها المتنوعة، أنتج في الأخير نظرية علمية محكمة.

Research Summary

This research deals with "grammar system and its relation to the theory of the determinants of worker".

Detect the scientific grammar lesson and resurrection of the scientific theory; mainly based on the concepts and Almamolat factors, and the effect produced by this interaction; (work).

He was enrolled in two sections:

First: to demonstrate the limits of scientific theory in the Arab grammar of thought

The second is the concept of factor analysis theory and its relation to the Bedouin

Up to: that the foundations of the Arab grammar is not just a theory of ideas, it is the fruit of a scientific and systematic studies in the Code of the Arabic language, accompanied by audited and scientific analysis of the buildings and their structures varied language, produced in the last refereed scientific theory.

والنظر- الذي هو أصل اشتقاق النظرية – يكون بالحاسة للمحسوس، وبالذهن للمعقول المجرد، وهذا ما يوضحه أبو هلال العسكري في فروقه حيث يقول: "الِاسْتِدْلَال طلب معرفَة الشَّيْء من جِهَة غَيره وَالنَّظَر طلب مَعْرفَته(الشئ) من جِهَته وَمن جِهَة غَيره، وَلِهَذَا كَانَ النّظر فِي معرفَة الْقَادِر قَادِرًا من جِهَة فعله اسْتِدْلَالا وَالنَّظَر فِي حُدُوث الْحَرَكَة لَيْسَ باستدلال"[1].

وحد النّظر: طلب إِدْرَاك الشَّيْء من جِهَة الْبَصَر أَو الْفِكر، وَيحْتَاج فِي إِدْرَاك الْمَعْنى إِلَى الْأَمريْنِ جَمِيعًا كالتأمل لِلْخَطِّ الدَّقِيق بالبصر أَولا ثمَّ بالفكر؛ لِأَن إِدْرَاك الخط الدَّقِيق الَّذِي بِهِ يقْرَأ طَرِيق إِلَى إِدْرَاك الْمَعْنى، وَكَذَلِكَ طَرِيق الدّلَالَة المؤدية إِلَى الْعلم بِالْمَعْنَى، وأصل النّظر الْمُقَابلَة فالنظر بالبصر الإقبال نَحْو المبصر وَالنَّظَر بالقلب الإقبال بالفكر نَحْو المفكر فِيهِ ... وَالنَّظَر فِي الْكتاب بِالْعينِ والفكر هُوَ الإقبال نَحوه بهما ...وَإِذا قرن النّظر بِالْقَلْبِ فَهُوَ الْفِكر فِي أَحْوَال مَا ينظر فِيهِ وَإِذا قرن بالبصر كَانَ المُرَاد بِهِ تقليب الحدقة نَحْو مَا يلْتَمس رُؤْيَته مَعَ سَلامَة الحاسة"[2].

فالنظرية من النّظر الفكري فيما فيه مجَال للتفكير لعدم وضوحه بداهة فيحتاج إلى إعمال الفكر حتى يتضح.

أ) في الاصطلاح

النظرية: "قَضِيَّة تثبت ببرهان و(فِي الفلسفة): طَائِفَة من الآراء تفسر بهَا بعض الوقائع العلمية أَو الفنية و(نظرية الْمعرفَة) الْبَحْث فِي المشكلات الْقَائِمَة على العلاقة بَين الشَّخْص والموضوع أَو بَين الْعَارِف وَالْمَعْرُوف وَفِي وَسَائِل الْمعرفَة فطرية أَو مكتسبة (جمع) نظريات"[3]. ويُقَال "أَمر نَظَرِي وَسَائِل بَحثه الْفِكر والتخيل وعلوم نظرية قل أَن تعتمد على التجارب العملية ووسائلها"[4].

وفي مجال العلوم تعني النظرية: "سلسلة من القضايا والقوانين والتعميمات المنطقية والمجردة التي تم تحقيقها، وهي تؤلف فيما بينها نسقا برهانيا بحيث تكون كل قضية منها نتيجة لقضية سابقة، ومقدمة لقضية لاحقة، والقانون أو القضية هي عبارة تربط بين متغيرين أو أكثر، بحيث إذا تغير في إحداها حدث في المتغير أو المتغيرات الأخرى"[5].

فالنظرية تكامل معرفي يشمل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها، ويصلح لأن تكون مقياسا علميا صحيحا دقيقا لما يدخل تحت النظرية المطروحة من فروع وتفصيلات، تنبني على أسس علمية وتسلسل منطقي يقود إلى نتائج مقبولة في تفسير ظواهر القضية المختارة للبحث.

ثانيا: الضوابط النظرية في الفكر النحوي العربي

من المبادئ المقررة في فلسفة العلوم:

- أن العلم لا يتحرك في غيبة(المنهج)، إذ العقل الإنساني لا يستطيع أن يفكر وأن يستدل، دون أن يكون له منهج معين، يقوّم عليه فكرته وحركته.
- وأن ما يميز تفكيرا ما، ليس الموضوع الذي يتناوله، ولا الأفكار والنظريات التي ينتهجها، بقدر ما يميزه "المنهج" الذي انطلق منه، وصدر عنه، لأن "المنهج" في أي نظام معرفي، هو الذي يؤسس الرؤية النظرية التي من خلالها يتم التحكم في هذا النظام وملمة ما فيه من أشباه ونظائر، وتفسير ما فيه من معطيات والبناء عليها"[6].

وكثيرا ما يطرح الباحثون في تاريخ الفكر النحوي هذا السؤال: هل انطلق نحاتنا في وصفهم اللسان العربي والتقعيد له وبيان طريقة العرب في تعليق الكلم بعضه عن بعض عن منهج قويم ونظرية تحكم عملهم، وتفسر لنا سماته، وخصائصه؟. وإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعلم:

أولا: أن الفكر الذي لا يهتدي بهدي "نظرية" تقوده في بناء الفرضيات وتحليلها. وتفسير واقع العلم، لا يخلص إلى نتيجة شاملة، ولا ينكشف له حقائق ما يتناوله، فـ(النظرية) تعطي العلم فلسفته ومبرراته واصطلاحاته، وباختصار تعطيه هويته الخاصة"[7].

ثانيا: أن أي ممارسة علمية تقتضي بناء أصول" نظرية" يحتكم إليها أصحابها، وتنظم نقاشهم، وتحفظ وحدة صناعتهم... وإذا كان لعناصر الظاهرة نظامها المخصوص الذي لولاه ما كانت فإننا في حاجة إلى "النظرية" التي بها يكون بناء ذلك النظام بالعقل وصياغة قوانين الظاهرة صياغة تؤدي بنا إلى إدراك التماسك، إن نظرنا إلى الكل، وإلى إدراك قيمة كل عنصر إن نظرنا إلى الأجزاء"[8].

وانطلاقا من هاتين الحقيقتين، فإن الفكر النحوي ما كان له أن يتأسس في غياب تصور نظري على أي نحو من الأنحاء وإذا كانت النظرية هي: "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خآصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو "التفسير" فإن ما قدمه الفكر النحوي - قديما- من جهاز تفسيري، وملامح تنظيرية تكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، وتنطوي على معايير، من نحو: (التعليل) و(التأويل) و(النظر في البنية العميقة للتركيب) ..."[9].

ثالثا: أصول النظرية النحوية العربية

يمكن القول: إن "الأصول والأنظار العلمية التي بنى عليها النحاة نظرية النحو العربي، أو مرتكزاته الفكرية يمكن تمثلها - من خلال النظر في التراث النحوي – في محاور ثلاثة:

- **ثنائية "الأصل والفرع"**: وقد حكمت هذه الثنائية كثيرا من مظاهر الدرس النحوي الذي ينطلق في تنظيره للعربية، إما من أصل (المسموع) وإما انتهاء إلى أصل (القياس) وإما بتوجيه من أصل المقولات الضابطة)

مما مكنهم من لملمة شتات الظاهرة اللغوية والسيطرة على كثير من مظاهرها"[10]، فكثيرا ما نجد قولهم: (أصل الوضع. أصل القاعدة. أصل القياس. أصل الباب. أصل الاستحقاق...)"[11].

- **البعد الخارجي:** الأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية المختلفة، وفهم العلاقات التي تحكما وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الإحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية"[12]. فالنسق اللغوي يرتبط بقرائن منطوقة تفهم من السياق(المقال)، وقرائن غير منطوقة(الحال) تؤخذ من محيط الحدث اللغوي ودواعيه ومناسباته.
- **العامل:** وهو أهم أركان النظرية النحوية، أو حجر الزاوية في النحو العربي. حتى إن كثيرا من الباحثين في الفكر النحوي يكادون يختزلون جوانب النظرية النحوية فيه، ويجعلون بين النحو والعوامل شيئا من الترادف.

وترجع هيمنة هذا الأصل(العامل) على النظرية النحوية لأمرين:

أولهما: ارتباطه بـ(الإعراب) الذي يعد أهم مظهر من مظاهر العربية.

ثانيهما: احتلاله حيزا كبيرا في نقاشات النحاة، حتى إن المتأمل في خلافاتهم، ليرجع إلى تفسير "العلامة الإعرابية". والبحث عن "العوامل" و"المعمولات".

فالنحو العربي ترتكز أسسه على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي[13]، وهي: "نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية"[14]، واستمرارها ودوامها عبر السنين يدل على استحقاقها للبقاء، وصلاحها لتحليل البناء اللغوي للعربية، فهذه النظرية ليست فكرا نظريا مجردا فحسب، بل هي ثمرة دراسات منهجية وتطبيقية في ثنايا اللغة العربية، ونتاج تحليل علمي لأبنية لغوية مختلفة، أنتجت في الأخير نظرية علمية محكمة.

❖ المبحث الثاني: نظرية العامل وارتباطها بالتحليل الإعرابي

تعد نظرية العامل من أهم أدلَّة النَّحو الأصوليَّة، فلا يكاد يخلو من أثارها أي كتاب نحوي، سواء في القديم أو الحديث، بحيث وضعت في ضوئها العديد من المؤلفات النَّحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وقد شاعت هذه الفكرة في النَّحو العربي وكانت من أهم الأسس التي بني عليها النحاة قواعدهم، فكل عامل في نظرهم طلب لغيره، وكل معمول مطلوب لغيره، ومن خلال هذه الأسس أخذ النحاة يفسرون العلاقات اللفظية بين مكونات تركيب الجُملة، وربطوا بين العلامة الإعرابيَّة والأثر المُسبب لها، فتارةً يكون الرَّفع وطوراً يكون النَّصب وأخرى يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علَّة، فإن لم يجدوها أولوها؛ إذ لابدَّ للأثر من مؤثر، ومن هنا تأسَّست نظرية العامل النَّحوي فحُصرت مسائله وضُبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة فاتَّفقوا

في كُلياتها واختلفوا في جزئياتها، فأصبحت بذلك نظريَّة شاملة تدلُّ على سعة البحث في مجال الدَّرس اللغوي الذي يؤكد الباحثون فيه على أنَّها نظريَّة تحتاج إلى الدراسة والتَّحليل والتَّعليل باعتبارها ظاهرة لغويَّة مهمَّة.

فما مفهوم العامل؟، وكيف نشأ، وأصل فكرة العمل؟.

- **أولا: تعريف العامل**

أ) لغة

يقول صاحب اللسان: "والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيره واستعمَلَه، واعتَمَلَ الرَّجل عمل بنفسه.

والاعتمال: افتعال من العمل وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبره بفهمه. وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به. قال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملا "[15].

قال ابن فارس: (عَمِلَ) الْعَيْنُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ[16]. وهو مصدر "عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلا، فَهُوَ عَامِلٌ"[17].

وعليه إنَّ العامل لغة؛ من يقوم بالعمل (الفعل) ويكون في المعاني والمحسوسات، ويتَّصل بما يقوم عليه عمله، فالعمليَّة مرتبطة بين عامل ومعمول وعمل.

ب) اصطلاحا

لم يتَّفق النحاة على تعريف محدد للعامل، لكنَّ فحوى العمل النَّحوي كان واحداً في طرحهم لهذه الفكرة مُشيرين إلى الرَّبط بين الإعراب والعمل ، فالعامل في النحو العربي: "ما عمل عملا ما؛ فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والنَّاصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[18].

وهو عند الشريف الجرجاني: (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)[19]، أمَّا ابن الحاجب فقال هو: (ما يتقوَّم به المعنى المقتضي للإعراب)[20]. ويقول: عباس حسن العامل هو: "ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابيَّة، ترمز إلى معنى خاص، كالفاعليَّة، أو المفعوليَّة، أو غيرهما"[21]. فاختلاف مواقع الكلم وتغيّر حركاتها، كان بسبب عامل، وتبعاً لهذا الاختلاف، يقوم المعنى.

ويرى عبد الفتاح الخطيب أنه: "معنى قبل أن يكون علامات إعراب"[22]، مُستشهداً بقول الرَّضي: "نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم"[23]، فسُمي عاملاً لكونه كالسَّبب للعلامة، كما أنَّه السَّبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل،لأنَّه به صار أحد جزئي الكلام.

ويمثل العامل عند النحاة القانون الذي تُرتَّب الكلمات بناءً عليه كما أنَّه أداة تحليلية تُعين على إدراك العلائق بين العناصر في التَّركيب، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام من خلال تجريد، تقدر فيه المواضع

والمحلاَّت بحسب التعليق المعنوي بين الكلم، وهو مصطلح يُعبَّر به عن اقتران بين عنصرين، بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي، يُشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالباً لغيره، كان عاملاً فيه، وإذا كان مطلوباً من غيره كان معمولاً له فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقاً لثنائية العوامل والمعمولات[24].

إنّ الحدود التي وضعت للعامل تبين تلك الصلة المعنوية التي تربط بين العامل والمعمول، وما يتركه العامل من أثر فيه، ومن تغيير في معاني التركيب، وأنّه أثرٌ يظهر من خلاله المعنى متمثلاً بحركاتٍ تظهر في أواخر الكلم، وأنَّ ذلك المعنى تستحقُّهُ الكلمة المنطوقة على وفق ما يريد المتكلّم أنْ يوصله للمخاطب، لذا اقترن تحديد معنى التركيب بما يظهر من حركاتٍ على أواخر الكلم، وهذا الأثر الذي يعتري أواخر الكلمات إنّما يعتريها، لأنّ العامل أثّر فيها فأحدث فيها هذه الحركات التي تدلُّ على معنى ما يقصده المتكلم، أو ما يفيده التَّركيب، ولولا العامل ما جاءَت تلك الآثار، ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنًى، أو ما فهم المعنى من الكلام.

- **ثانيا: نشأة العامل وأصل الفكرة**

انبنى النظام النحوي على فكرة العامل، فكيف خطرت هذه الفكرة على عقول المنظّرين من النحاة؟، ومن أين استقوا مفاهيمها؟.

أ) **نشأة فكرة العامل**

لعل أوّل من قدّم النَّحو ودراسته على منهج العمل بين الكلم؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد ذكر سيبويه – تلميذه- ما يؤيد ذلك، إذْ نقل آراء الخليل ضمن الأسس التي أرسى بها دعائم النَّحو العربي نحو قوله : (زعم الخليل أَنَّها – يريد إنَّ وأخواتها – عملت عملين : الرَّفع والنَّصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب)[25].

ورأى الدكتور بن لعلام مخلوف: أنَّ الخليل هو وحده من كان يتوغَّل في استعمال هذه النَّظرية، ويستمدُ في أصولها، ويتوسع في مسالكها، أمَّا سيبويه فقد أخذها عنه، ومع ذلك لا يُستَبعَدُ أن تكون البذرة الأولى لهذه النَّظرية من وضع من سبقه من النحاة، ثم جاء الخليل فأرسى قواعدها وطرائقها ومدّ أصولها وجعلها أداة منهجية في التَّحليل الإعرابي ونظرية ناضجة[26]، و"كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى أنَّ الخليل هو الذي ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاماً؛ بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهبا إلى أنَّه لا بدَّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المُعربة ومثلهما الأسماء المبنية"[27].

"وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب"[28].

فبعد حديث سيبويه في أوائل صفحات (الكتاب) عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، قال: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[29].

فأسبقية القول بالعامل تنسب إلى الخليل ابتداء، وإلى سيبويه إبانة وتكاملاً، ولعل الخليل أخذها من إشارة مشائخه، فبني عليها وأخرجها للوجود كنقطة مركزية في التحليل النحوي، ثم تتابع عطاء النحاة حتى أخذت طابع النظرية المتكاملة.

ب) أصل فكرة العامل

أقام الفكر النَّحوي درس العربيَّة على وجود حركة إعرابيَّة في اللغة العربيَّة، فالإعراب يُعدُّ من أهم خصائص العربيَّة في نظر النحاة، إذ هو السبيل إلى الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وبه يوقَف على أغراض المُتكلمين، لأنَّ "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[30].

وقد دفع النحاة ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود تلك الحركة الإعرابيَّة في كل موضع بكيفية معينة (ضمَّة ، فتحة ، كسرة ...) وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعمل.

فأصل هذه الفكرة (العامل) ما لاحظه الدرس النَّحوي من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عموماً، فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشراً دون نظام يحكمها، أو نظم يربطها ونظم الكلام أن تجعل الكلمة الواحدة منها بسبب من صاحبتها وهذا السَّبب هو العامل الذي يحدث من الإعراب لأنَّه يولّد نوعاً من العلاقات المعنوية التي بتغيُّرها يتغيَّر الإعراب، ومن ثمَّ كان علامة على المعاني الناشئةُ عن التَّركيب، وقرينة تَميَّز بعضها عن بعض"[31].

وأشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الخليل كان يرى لبعض الحروف تأثيراً في بعض وهو يتابع تمازجها لاستقامة الجرس الموسيقي يتعدَّاه إلى التَّأثير في بنية الكلمة، وإنّها قويت فأثَّرت في الضَّعيفة، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة تنظير العمل النَّحوي إذْ وجد الخليل أنَّ لبعض الحركات تأثيرًا في بعض. يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وبعد أن لاحظ وجود هذا التفاعل بين الحروف والحركات أخذ يبحث عنه في الكلمات حين يتألَّف بعضها مع بعض"[32].

والمتأمل في أوصاف العامل في النحو يجدها تشبه صفات العلّة في علم الكلام؛ إذْ إنَّه لا بُدَّ لكلِّ معمول من عامل واحد، مثل ما أنّه لا بدَّ لكلِّ معلول من علّةٍ واحدة، إلى غير ذلك من الصفات التي يتَّضحُ من خلالها أنَّ هذه النَّظرية تقوم في أكثر جوانبها على أساسيات علم الكلام في العلّة والمعلول؛ حيث اقتبس الدَّارسون منهجهم منه يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وهو(العامل) الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلّة، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه ... وأنَّ منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذْ ذاك"[33].

فالفكرة نشأت من مفهوم ربط الأسباب بمسبباتها، واحتياج أثار التغيرات الطارئة على وحدات الجملة إلى مؤثر ينتجها، ويربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، مما يجعلها على نسق معين، تخضع لقانون علمي، واتساق يبعدها عن فوضى التركيب والتعقيد.

- **ثالثا: ارتباط الإعراب بنظرية العامل**

آثار التغيرات التي تظهر على آخر الكلمات من رفع أو نصب أو خفض أو جزم لا تأتي من فراغ، ولا بد لها من عامل يعمل فيها ذلك، فهاته آثار أحدثها شيء ما أثر في وجودها، والمؤثر هو ما يطلق عليه النحويون لفظ (العامل)، لذلك حد النحاة الإعراب بأنه: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[34]، وهذه "العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات"[35] على "الْآثَار الظَّاهِرَة (الضمة والفتحة والكسرة) فِي قَوْلك جَاءَ زيدٌ وَرَأَيْت زيداً ومررت بزيدٍ أَلا ترى أَنَّهَا آثَار ظَاهِرَة فِي آخر زيد جلبتها العوامل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ"[36]، فالمنصوب لا بد له من ناصب، والمرفوع لا بد له من رافع، والمجرور لا بد له من جار، وهكذا دواليك.

وعليه أن الإعراب نتاج العوامل وفرع عنها، وهي تفسير لنوع حركة آخر الكلمة، والتغير الذي يطرأ عليها، من رفع حينا، أو نصب أو جر حينا آخر.

- **رابعا: أثر العامل في الإعراب**

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التيّ تسبِقه، ومنها لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التى تتقدّمه؛ فالأول يُسمى (مُعرباً)، والثاني (مَبنياً)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعراباً)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً). فالإعرابُ أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل[37]، وهو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة؛ أي: تحدد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك.

ونظرية العامل في النحو العربي تقوم على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة؛ فكل عنصر مؤثرًا فيما بعده ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرًا هو العلامة الإعرابيّة، كما تقتضي العلامات الإعرابيّة مؤثرًا هو العامل. فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر[38]، أمّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير. ولهذا تتألّف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما. ولهذا تظهر العلاقة بين العامل والإعراب؛ فالعامل هو المُوجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف فإنّه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة، و"الصلة وثيقة جدا بين الإعراب، وبين المعنى الوظيفي، فيكفي

أن تعلم وظيفة الكملة في السياق، لتدعي أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا"[39]. ولذلك اهتم النحاة بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم، وساد القول به في مؤلفاتهم؛ فلا تكاد تخلو منه أغلب كتب النحو، بل إنّ بعض المؤلفين قد خصّه بمؤلفات منفردة تُبيّن أحكامه وأنواعه وشروط عمله وحالات إلغائه وما يتعلّق به من قضايا.

خلاصة:

الناظر للأسس التي وضعها النحاة لإرساء: "نظرية العامل"، يرى قيامها على أسس علمية دقيقة، وأنها توافق أرقى ما توصلت إليه علوم اللغة الحديثة في تعليم اللغة وتفسير مظاهرها، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها.

وقد بنيت أسس النظرية على أربعة أركان:

1- العامل: وهو الذي يجلب العلامة.

2- المعمول: وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.

3- الموقع: وهو الذي يحدد معنى الكلمة -أي وظيفتها- مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية وغيرها.

4- العلامة: وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما تعرفه في أبواب النحو.

فالإعراب: هو تَغَيُّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل.

وفائدته: أنه رمز إلى معْنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعانى، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض. وهو- مع هذه المزية الكبرى- موجَز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له.

فأهميَّة العامل النَّحوي تتجلّى في فهم النَّحو وتعلّمه وإزالة الغمُوض عن الفكرة الّتي يُفصح عنها المتكلم من خلال الجُملة، بل هي جوهر نظام النَّحو العربي، ومن أكثر المظاهر دقَّة في التَّفكير النَّحوي الذي يعكس عبقريَّة المفكرين النحاة.

وإن ضاعت نظرية العامل وتخلي عن ضوابطها هدم النحو كله، ولخرجنا من ذلك دون قواعد ثابتة للغتنا ولعدنا إلى سابق عهدنا قبل خمسة عشر قرنا هجريا، دون قواعد لغوية عربية، ولضاع مدلول الكلام بين مشيئة المتكلم في رفعه أو نصبه مرة وجره أو جزمه أخرى. وذلك كله أمر لا يصح، ولا يقبله عقل اعتاد على المنطقية والنظام في الكون.

فاتَّضح جليا أنَّ الإعراب في اللغة العربيَّة ينبع من طبيعتها، ويُعتبر أهم مظهر من مظاهرها، ولا يستقيم إبعاده عنها، أو اعتباره عنصرا طارئا أو مفتعلا ألصق بها، وأنه نتاج نظرية العامل؛ التي قامت على أصول النظرية العلمية الرصينة، وبذلك حافظت على وجودها وتقديم التحليل الإعرابي لجميع الجمل والتراكيب النحوية.

هوامش البحث

(1) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: 74.

(2) نفسه: 74.

(3) نفسه: 932/2.

(4) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة: 932/2.

(5) العلم والبحث العلمي(دراسة في مناهج العلوم): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ط6، 1990: 7.

(6) ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس التي بنى عليها النحاة آراءهم): عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر القاهرة، 2006: 183/1.

(7) نفسه: 193/1.

(8) نفسه: 194/1.

(9) نفسه: 195/1.

(10) نفسه: 197/1.

(11) نفسه: 206/2.

(12) نفسه: 197/1.

(13) المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد عبد السلام، دار المعارف: 20.

(14) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15.: 277/4.

(15) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل) دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ: 475/11-.476.

(16) مقاييس اللغة: ابن فارس: 145/4.

(17) العين: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 153/2.

(18) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة: (ع م ل): 476/11.

(19) التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1403هـ -1983م: 145.

(20) شرح الكافية الشافية: ابن الناظم جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1: 9/1 .

(21) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط15: 75/1.

(22) ينظر: ضوابط الفكر النحوي الخطيب: 9/2.

(23) نفسه: 9/2، نقلا عن: الرضي: شرح الكافية: 63/1.

(24) نفسه: 9/2-20.

(25) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988 م: 131/2 .

(26) مبادئ في أصول النحو: بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر، المدينة الجديدة تيزي وزو،2012: 249.

(27) المدارس النحوية: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام، دار المعارف:37.

(28) نفسه: 65.

(29) الكتاب: سيبويه: 13/1.

(30) دلائل الإعجاز: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م: 28/1.

(31) ضوابط الفكر النحوي: الخطيب: 8/2- 9.

(32) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطابع دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م: 300.

(33) نفسه: 301.

(34) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م: 296/1.

(35) أسرار العربية: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م: 73.

(36) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا: 43.

(37) جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993م: 18/1.

(38) ينظر: اللباب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م: 130/1.

(39) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، (ب ط): 193.